

المخاطر والانتهاكات التي تتعرض لها المواقع الأثرية والتراثية وتأثيرها في السياحة

أ.م.حسين حيدر عبد الواحد

قسم اللغات العراقية القديمة

كلية الآثار/ جامعة الموصل

تزخر بلدان الشرق الأوسط وفي مقدمتها العراق بالآلاف المواقع الأثرية والتراثية والسياحية المهمة، والتي لعبت لسنوات طويلة عامل جذب مهم لبعثات التنقيب ومجاميع السياح فعدت وسيلة تواصل مهمة بين مختلف البلدان لما تنقله السياحة من عادات وتقاليد والتقاء مختلف الجنسيات كما تعدّ هذه المواقع مصدرا مهما للدخل القومي للبلدان لما توفره من أموال يدرها السياح سنويا.

ويرتبط اقتصاد الدول بما تمتلكه من تأمين وحماية طبيعية وجغرافية، وما تتميز به من موقع جغرافي استراتيجي، علاوة على ما تمتلكه من إرث حضاري، وموروث ثقافي، وما تتميز به من آثار معمارية وغير معمارية قديمة أو منشآت سياحية عصرية، ولذلك غدت السياحة الآثارية العمود الفقري لاقتصاد بعض الدول، التي تفتقر إلى مقومات أخرى، كالزراعة والصناعة، والتبادل التجاري، أو تفتقر أرضها للنفط، فاعتمدت على قطاع السياحة الذي أضحي العمود الفقري لاقتصادها فأولته اهتمامها، وأصبحت تعمل على التخطيط لتنميته وتطويره، وأصبحت تولي صناعة السياحة اهتمامها الأول.

وتعد المواقع الأثرية والتراثية والمنشآت السياحية من القطاعات التي تتأثر بالعديد من المخاطر والانتهاكات، والأزمات، وما يسود العالم من سلام أو حرب، وتختلف هذه المخاطر والانتهاكات من مكان لآخر ومن بلد لآخر، وتختلف أسبابها ونتائجها باختلاف الأهداف والغايات وبكونها داخلية أو خارجية، ولذلك يقع على كاهل الدولة والمنظمة السياحية عبء كبير في وضع وإعداد خطط مدروسة، لمواجهة ما تتعرض له آثارها وإرثها الحضاري ومنشآتها السياحية من مخاطر وانتهاكات، وتعمل على مواجهتها، والقضاء عليها، حتى تستطيع أن تحقق الأمن السياحي.

من هنا تأتي أهمية موضوع دراستنا، ولاسيما في ظل ما تتعرض له آثارنا ومنشآتنا السياحية في العراق من مخاطر، وستتم دراسة الموضوع في مبحثين اثنين هي:

المبحث الأول: أنواع المخاطر والانتهاكات التي تتعرض لها المواقع الأثرية والتراثية والسياحية ومصادرها.

المبحث الثاني: وسائل حماية المواقع الأثرية والتراثية والسياحية وتأمينها من المخاطر والانتهاكات.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها للأسباب الآتية:

١- لا يخفى على أحد أن الآثار هي التآريخ الحي للمجتمعات، والشاهد الصادق الحي على حضارتها وانجازاتها، فهي بلا شك تكشف لنا عن مدى التقدم أو التأخر في إنتاج تلك المجتمعات، وعن مدى الأصالة أو التقليد في صناعاتهم، وتعتبر لنا عن درجة التأثير بين الحضارات بعضها في بعض، وتعرفنا بفن الأمم وأزيائهم وطبيعة أذواقهم، كما نتعرف بها على تاريخ الأمم وماضيها، وكلما زادت الاكتشافات الأثرية زادت معرفتنا بتاريخ المجتمعات وتراثها.

٢- وتعدّ الآثار والمنشآت السياحية من أهم القطاعات التي تسهم في رفع الاقتصاد لأية دولة، بل قد تشكل المقوم الرئيس للدخل، لذلك تبذل الدول جهداً كبيراً للنهوض بالقطاع السياحي لاستقطاب السياح للدولة، ولأهمية ذلك في خلق الدخل السياحي للدولة، ومن هنا وجب على الهيئات والمنظمات المسؤولة عن تلك القطاعات بذل جهود كبيرة في المحافظة على الآثار والمنشآت السياحية والنهوض بها، وتوفير سبل الأمن والحماية لها، عن طريق معرفة المخاطر والجرائم التي قد تتعرض لها آثار ومنشآت الدولة، وتقوم بالإجراءات الأمنية المناسبة التي تمكنها من سرعة التعامل مع تلك المخاطر والجرائم.

أهداف الدراسة:

- ١- دراسة بعض المخاطر والانتهاكات التي تتعرض لها الآثار والمنشآت السياحية ومصادرها.
- ٢- توضيح بعض الوسائل والأساليب لحماية الآثار والمنشآت السياحية وتأمينها من المخاطر والانتهاكات وكيفية إدارتها.

أولاً: أنواع المخاطر والانتهاكات التي تتعرض لها المواقع الأثرية والتراثية والمنشآت السياحية ومصادرها:

إن تدمير المواقع الأثرية والعبث بها، وعدم الحفاظ عليها يؤدي إلى خسارة كبيرة لأي بلد من البلدان على المستويين المحلي والإقليمي، فلا شك في أن فقد الإنسان ماضيه وتراثه، وهويته الثقافية والحضارية ينعكس سلباً على حاضره ومستقبله كما أن المحافظة على المواقع الأثرية وحمايتها يشكل مردوداً اقتصادياً وحضارياً وثقافياً وتراثياً للشعوب.

وهذا وغيره دفع معظم الدول إلى الاهتمام بالآثار وحمايتها، فأصبح ينظر للآثار على إنها ملك عالمي، وقد حدا هذا بالمنظمات الدولية والوطنية المختصة بالآثار إلى المساعدة في إنقاذ كثير من الآثار المهددة بالمخاطر والجرائم كافة، التي تقع عليها وتهدد بزوالها وزوال الصناعة السياحية.

ومن الملاحظ أن تعريف مفهوم الأثر يختلف من بلد لآخر، فليس هناك تعريف موحد لماهية الأثر، وهذا يبرز مشكلة كبيرة في إيجاد قانون موحد ففي العراق عرف قانون الآثار الأثر أو الآثار بأنها: الأموال المنقولة وغير المنقولة التي بناها أو صنعها أو نحتها أو أنتجها أو كتبها أو رسمها أو صورها الإنسان ولا يقل عمرها عن ٢٠٠ سنة، وكذلك الهياكل البشرية والحيوانية والنباتية^(١).

وهناك ترابط وثيق بين الآثار والحضارة، فالآثار هي عنوان الحضارة سلباً أو إيجاباً، ويستمد منها الإنسان مقومات الحاضر والمستقبل، فالآثار في أي عصر من العصور تعكس مدى التقدم الحضاري بشقيه المادي والمعنوي، ومن هنا تظهر الحاجة الملحة لدراسة عوامل التهديد التي تؤثر في الآثار والتراث الحضاري، والمتمثلة في المخاطر والجرائم التي تقع على الآثار والمنشآت السياحية، والتي تختلف بشدتها وأسبابها ونتائجها، ما يؤثر فيها على المستويات كافة عالمياً وإقليمياً.

ويمكننا تقسيم الأخطار التي تتعرض لها المواقع الأثرية والتراثية والمنشآت السياحية، وتهدد الأمن السياحي إلى: أخطار طبيعية، وأخطار بشرية.

الأخطار الطبيعية تتمثل في:

- الهزات الأرضية والزلازل - العواصف والأعاصير - الأمطار الغزيرة والفيضانات - الحرائق الطبيعية - المياه الجوفية - التعرية وعواملها - الصدوع والشقوق والهبوط الأرضي.
- أما الأخطار البشرية فهي عديدة:

منها على سبيل المثال لا الحصر: الحروب - السرقة والنهب والتخريب - السياح - مشروعات التنمية - هواة جمع الآثار - الإهمال (الترميم - الحراسة- التسيير) - الحفر والتنقيب السري عن الآثار ومخاطره (اللصوص - المنقبون السريون) - الإرهاب (التفجير) - التشويه والتخريب - التطرف الديني والجرائم السياحية (جرائم السياح) - المواقف السياسية الرسمية على الصعيدين الداخلي والخارجي - الثقافة المحلية السائدة^(٢).

أ- الأخطار الطبيعية:

ويقصد بها تلك التي تحدث بفعل الطبيعة و لا دخل للإرادة البشرية فيها، فالأخطار الطبيعية هي الظواهر الجوية والمناخية القاسية والتمطرقة التي تحدث بصورة طبيعية في شتى أنحاء العالم، مع تعرض بعض المناطق أكثر من غيرها لأخطار معينة، مثل: الزلازل، والحرائق، والعواصف، والفيضانات وغيرها من الظواهر الطبيعية غير العادية، ويجب أن يوضع في الحسبان أن هذه الأخطار يجب أن يتخذ لها من الإجراءات ما يكفل حمايتها للآثار والمنشآت السياحية عند التخطيط لإنشائها.

وتعدّ الأخطار الطبيعية كوارث تهدد بالقضاء على حياة الإنسان وسبل العيش، كما أن الخسائر التي تتسبب فيها الكوارث الطبيعية على المباني الأثرية والمنشآت السياحية عقبة في طريق التنمية المستدامة، وتؤثر تلك الأخطار في صناعة السياحة^(٣).

وسنعرض لبعض تلك الأخطار الطبيعية، التي تشكل تهديداً بشكل أو بآخر على الأرواح والممتلكات، ومنها:

• الفيضانات:

قد يحدث فيضان في أي مكان عقب سقوط أمطار غزيرة، ويمكن أن تتسبب العواصف العاتية في حدوث فيضانات خاطفة على الآثار والمنشآت السياحية في العالم، كما يمكن أن تحدث فيضانات خاطفة بعد مدة من الجفاف، عندما تسقط إمتار غزيرة على أرض جافة وصلبة لا يمكن للماء اختراقها، ويمكن أن تفيض السدود عندما تحمل الأنهار التي تغذيها كميات كبيرة من الثلوج الذائبة، كما يمكن أن يتسبب انهيار السدود أو العمليات التنظيمية المفاجئة في فيضانات كارثية، وتهدد الفيضانات حياة الإنسان والممتلكات في جميع أنحاء العالم، ومنها المباني الأثرية والمنشآت السياحية.

• الأمطار الغزيرة والثلوج والرياح العاتية:

الأمطار والثلوج لها آثار خطيرة في المجتمعات، ويمكن أن تعوق أنشطة الإنقاذ وإعادة التأهيل بعد وقوع كوارث كبرى، وتسبب الأمطار الغزيرة والثلوج في إلحاق أضرار بالغة بالمباني المختلفة، ومنها: المباني الأثرية، وبالطرق والسكك الحديدية، والبنية التحتية، وشبكات الاتصالات، كما يمكن أن يؤدي تراكم الثلوج على أسطح المباني الأثرية القديمة إلى انهيارها، كما أن الرياح الشديدة قد تعطل حركة الطيران والإبحار وعمليات الصيد، ما قد يكون سبباً في جعل السائح يغير وجهته إلى بلد آخر^(٤).

• الجفاف:

الجفاف هو التغير الذي يحدث في طقس المنطقة، من حيث استمرار حالة الطقس الجاف وعدم هطول الأمطار مدة طويلة، وقد يؤدي إلى مجاعة، ولا سيما في البلاد التي تعتمد على الزراعة، ويعدّ واحداً من أخطر الكوارث على مستوى الكرة الأرضية، ويسبب هذا ضرراً حقيقياً بالناس، وهذا قد يؤثر في الحركة السياحية في البلد الذي يصيبه الجفاف، ويعدّ خطراً كبيراً يهدد الجانب السياحي، ويؤثر في النمو الاقتصادي للبلد، خاصة إذا كانت السياحة هي المورد الاقتصادي الوحيد له.

ب - الأخطار البشرية:

هي تلك التي تقع بفعل الإنسان نفسه، ولا دخل للطبيعة بها، وقد تحدث بقصد أو من دون قصد، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

• الحروب:

تعدّ الحروب من الأخطار التي تتعرض لها المنشآت الأثرية والسياحية، والتي تعد من المهددات البشرية الخطرة، وهي تعمل على تدمير البيئة وما تحتويه من معالم أثرية وسياحية، وأسهمت كثير من الحروب التي وقعت في عدد من بلاد العالم العربي في تدمير المعالم الأثرية، والمتاحف وتدمير المنشآت السياحية، كما أسهمت في تهديد الأمن السياحي، فالحروب المتوالية في العراق - مثلاً عملت على تدمير الآثار العراقية، وأسهمت في سرقة متاحف العراقية، وتهديد المنشآت السياحية وانعدام الأمن السياحي.

ومع بداية حرب الخليج الأولى في ثمانينات القرن الماضي تأثرت حركة السياحة في العراق، كما تأثرت السياحة وحملات التنقيب عن الآثار تأثراً كبيراً بعد الحصار الجائر الذي فرض

على العراق في مطلع تسعينات القرن الماضي، والذي أثر سلباً على الدخل القومي للبلد وحد من عمليات كشف الآثار ودعم الخزين المتحفي للبلاد.

وفي العام ٢٠٠٣ أسهمت الحرب على العراق واحتلاله بنهب وتدمير المتاحف العراقية وفي مقدمتها المتحف العراقي وتهريب المقتنيات المتحفية إلى خارج البلد.

• السرقة والنهب والتهريب:

ما حدث في العراق في الآونة الأخيرة من حروب وفوضى أدى إلى تدمير وسرقة الكثير من الآثار، كما أن حالة عدم الاستقرار أفسحت المجال لتجارة الآثار والتراث أمام اللصوص من أصحاب النفوس الضعيفة، فقاموا باستغلال الأحوال في البلاد لتهريب هذه الآثار، وهنا تبرز مشكلة مهمة أيضاً، وهي مسألة إثبات ملكية تلك الآثار وتاريخ خروجها من منشأها الأصلي، ولاسيما أن بعضها لا يظهر إلا بعد مرور وقت طويل خارج حدود البلد، ما يخلق مشكلة قضائية بين دولتين أو أكثر، ومن ثم فإن متابعة هذه الآثار قضائياً بعد سرقتها يحتاج إلى مال ووقت طويل^(٥) كما أن هناك المعاهدات الدولية الخاصة باسترجاع وإعادة الآثار، والتي تستغرق وقتاً طويلاً لتنفيذ بنودها^(٦).

ولذلك فإن تهريب الآثار أو سرقتها يعني ضياع جزء من تاريخنا، ومحو شيء من ذاكرتنا لن نعوضه أبداً، فقيمة الآثار والتراث الوطني تعني السجل التاريخي للإنسان، وإذا ذهب المكان ضاع معه الزمان، ومن ثم يضيع التاريخ نفسه، وتطمس معه الهوية الثقافية والحضارية^(٧).

• الحريق:

يعد الحريق من الأخطار المهددة للمنشآت السياحية والأثرية لما له من آثار تدميرية بالغة عليها وبالأخص تلك التي تدخل المواد القابلة للاشتعال في تكوينها.

ومن المعروف أن أبواب وشبابيك البيوت والقصور والمعابد الأثرية مصنوعة من الخشب، وهو من المواد السريعة الاشتعال، وكذلك الأواني الخشبية، وبعض أدوات الزينة، والأدوات التي يستخدمها الإنسان في الحياة اليومية.

كما تتعرض واجهات المنازل والجوامع والكنائس والمعابد في المدن التراثية والمنفذة من مادة الجص إلى التلف السريع إذ ما تعرضت لخطر الحريق.

ومن الملاحظ أن الدول تبذل جهوداً جبارة لمنع تعرض المنشآت السياحية والسائحين لحوادث خطيرة تهدد أمنهم، والحرائق من أكثر الحوادث خطراً^(٨)، لما تحدث من مخاطر كبيرة، سواء في المطارات أو الفنادق، وكذلك المنتجعات السياحية، إلى جانب ما يقع على المعالم

السياحية الكبيرة من خراب وتدمير بسبب الحرائق، ومن ثم تسعى الدول إلى اتخاذ وسائل السلامة كافة، وعمل تدابير وقائية للمرافق والمباني السياحية.

وهناك عدة أسباب للحرائق الواقعة بالمنشآت السياحية منها:

- النشاط البشري المتعدد بما يشمله من سوء تخطيط وتنظيم، وعدم مبالاة، وعدم وجود الخبرة الكافية بالتعامل مع بعض المواد الكيميائية، وكيفية تخزينها، إلى جانب إشعال الحرائق عمداً بقصد التخريب والتدمير للمنشآت السياحية.

- عدم الصيانة الدورية المستمرة للشبكة الكهربائية من قبل المختصين.

• الإرهاب:

يعدّ الإرهاب من أخطر المهددات التي تتعرض لها المعالم السياحية والأثرية، ومن معوقات التنمية في أي بلد، فهو عدو السياحة الأول، والمهدد للأمن الإنساني، ولذلك حرّمه الإسلام بكلّ صورته وأشكاله، لأن فيه ترويعاً للإنسان، واعتداءً على النفس والمال والممتلكات بغير وجه حق^(٩).

لقد تفاقمت ظاهرة الإرهاب في عصرنا الحاضر، عصر العولمة وثورة المعلومات التي أسهمت في سرعة الحركة والاتصال وابتكار أساليب جديدة في التخطيط للعمليات الإرهابية وتنفيذها، ومن هنا أصبحت الوقاية من الإرهاب ومحاربتة مهمة غير يسيرة، تتطلب تضافر جهود جميع الدول للقضاء على هذه الظاهرة عن طريق تعاون دولي فعال.

وتعرف الجريمة الإرهابية بأنها: (كل جنائية أو جنحة سياسية يترتب عنها الخوف العام).

ولفظ إرهاب مصدر للفعل الثلاثي المزيد بالهمزة (أرهب)، يقال: أرهب فلاناً، أي: خوّفه وفزّعه، وأما الفعل (رهب) فيعني خاف، فيقال: رهب الشيء، أي: خافه^(١٠).

وشهد العراق بعد العام ٢٠٠٣، بروز العديد من التنظيمات الإرهابية المتطرفة التي قالتبتكفير العاملين في مجال الآثار وأجازت الاعتداء على المواقع الأثرية وسرقة أثارها وتهريبها إلى خارج البلد وقد كللت تنظيم داعش الإرهابي الجهود التدميرية للمواقع الأثرية وبدأ بتدمير آثار مدينة النمرود الأثرية وتجريف مدينة الحضر التاريخية وتفجير جامع النبي يونس (ع)، وامتدت فأسه لتضرب متحف الموصل الحضاري كما عمل على تفجير المراقد الدينية والجوامع والكنائس والمعابد لمختلف الديانات ونهب محتوياتها.

وتعد الجرائم الإرهابية من العوامل المهددة للسياحة، التي تعد مورداً اقتصادياً كبيراً، أو مهددة للسياح وأمنهم، ومن أهم الجرائم الإرهابية التي تقع على الحركة السياحية: اختطاف

الطائرات وهي جريمة إرهابية تستهدف تخويف الناس وإفزاعهم، واستخدام القوة والعنف، وإشاعة الرعب والخوف، فضلاً عن جريمة الاحتجاز في الفنادق والخطف والتفجير^(١١).

• التلوث البيئي وأثره في المباني الأثرية والتراثية والمواقع السياحية:

يعدّ التلوث البيئي ظاهرة بشرية^(١٢) تفاقمت آثارها بعد الثورة التي حدثت في التطور الصناعي، وغدت مشكلة بيئية خطيرة، تهدد التنمية المستدامة في جميع الدول، ومن المعروف أن الغازات الملوثة قد عملت على ارتفاع درجة الحرارة، من خلال حدوث ظاهرتي الاحتباس الحراري وثقب الأوزون، ومن ثم أثر ذلك في المباني الأثرية، عن طريق العمليات الميكانيكية والكيميائية، وذلك يؤثر في الصخور وتمدها، ما يعرض بنية الآثار الحجرية للتفتت والتشقق، ولا سيما أنها أحجار قديمة متهاكة، رديئة التوصيل للحرارة، وهذا يجعل بعض المعادن تتمدد وبعضها لا يتمدد، وتتفكك الأسطح الداخلية، وتكون عرضة للتشقق، ومن ثم تتعرض لعوامل التعرية، وفي الليل تنكمش المعادن وتعود لحالتها، وهذا يؤثر فيها ويؤدي إلى تصدعها وتشققها، ومن الملاحظ أن أكاسيد الكبريت الناتجة عن النشاط البشري قد عملت على تكون حمض الكبريتيك، وعندما تهطل الأمطار تتساقط معها كميات من أحماض الكبريتيك، فلتحق ضرراً بالمباني إذ تعمل على تفتت الأحجار المكون منها أغلب المباني الأثرية بعد التفاعل بين الأحجار الجيرية وهذا الحمض الساقط مع الأمطار^(١٣).

إن ما يعرف بالمطر الحمضي، والترسب الحمضي يؤثران بشكل واضح في الأحجار الجيرية والرمليّة والرّخام، التي تكونت منها أغلب المباني الأثرية، فضلاً عما تسببه التفاعلات الكيميائية بين الأحماض والكربونات، ومن ثم تعمل هذه التفاعلات على التشقق التدريجي للمباني الأثرية وتفتتها، فينهار جزء من المبنى الأثري أو كله^(١٤).

كثيراً ما تتأثر العقارات والأبنية بما يلوث الجو من غازات وأحماض فيحدث تغير في ألوان المباني نتيجة لترسب الأتربة وتفاعل بعض الملوثات مع الألوان المستعملة في الطلاء، مثل: مركبات الرصاص، كما تتآكل المعادن المستخدمة في البناء نتيجة لوجود الغازات الحمضية من هذه المعادن: الحديد، والنحاس... ويلعب الهواء دوراً مهماً في الاعتداء على الآثار التاريخية^(١٥).

ثانياً: وسائل حماية المواقع الأثرية والتراثية والمنشآت السياحية وتأمينها من المخاطر والانتهاكات:

تبذل الدول والهيئات والمنظم دوراً كبيراً وجهوداً عظيمة في الحفاظ على الآثار والتراث وحمايته وتوثيقه، لكون تلك الآثار وذلك التراث يمثلان الهوية الوطنية لكل أفراد المجتمع، وهما الجذور التاريخية للأمم، ويسهمان بدور كبير في الحفاظ على بقاء الهوية الثقافية والحضارية لأي مجتمع.

ومما لا شك فيه أن حماية التراث الوطني والإرث الثقافي والحضاري والمعالم الأثرية والسياحية وتوفير الأمن الضروري لحمايتها والمحافظة عليها مطلب ضروري وأساس، وتسعى جميع الدول إلى اتخاذ وسائل وأساليب الحماية كافة، وتنفق المبالغ الطائلة على ذلك، لما تحققه تلك المعالم الأثرية والسياحية من موارد اقتصادية هائلة، ولذلك تسعى كل دولة إلى إيجاد بيئة آمنة للمعالم السياحية والأثرية، وتقوم بالتخطيط لنظام امني متكامل^(١٦).

ولعل تأمين الأمن والحماية للآثار، والمتاحف، والمنشآت والمواقع السياحية من عمليات النهب والسرقة والتخريب والتدمير والتشويه، وحمايتها من مخاطر الحروب، ومخاطر التلوث البيئي مطلب ضروري ومسؤولية كبيرة تقع على كاهل كل دولة، ويمكن تحقيق ذلك بنوعين من الحماية هما :

- حماية قانونية أو تشريعية، عن طريق وضع لوائح وأنظمة لحماية المعالم الأثرية والسياحية، من المخاطر والجرائم التي تقع عليهما، مع وضع عقوبات رادعة وصارمة، والعمل على تعديل وتطوير تلك اللوائح والقوانين بشكل مستمر بما يتلاءم مع مستجدات الأحداث علاوة على إلى الشروع في عقد الاتفاقات والمؤتمرات الدولية، ووضع نظام متكامل لتبادل المعلومات والخبرات مع الهيئات والمنظمات والمؤسسات المعنية بذلك.

- الحماية الأمنية (تأمين المنشآت الأثرية والتراثية والسياحية) ويقصد بها وضع خطط وبرامج مدروسة ومتكاملة للحماية، واتخاذ التدابير والإجراءات كافة الكفيلة بالمساعدة في منع وقوع الجرائم واكتشافها، وإحباطها قبل وقوعها، مع وضع خطط بديلة جاهزة، وخطط تطويرية تلائم التغيرات الطارئة^(١٧) وتشمل الحماية الأمنية الحماية من الداخل ومن الخارج.

ومما لا شك فيه أن لحماية المواقع الأثرية والتراثية والمواقع السياحية مقومات اجتماعية واقتصادية وعمرانية وحضارية، إذ إن حماية الآثار ضرورة اجتماعية وحضارية وثقافية فضلاً عن الاعتبارات البيئية الجغرافية، لكون المعالم الأثرية جزء لا يتجزأ من مكونات

المدينة وبيئتها، ومن ثم تكون هناك ضرورة لحماية الآثار، لأنها مكون من مكونات البيئة، وحماية البيئة تستلزم حماية الآثار، ولتطوير الاقتصاد القومي وحمايته وإيمانه يجب حماية المعالم الأثرية والسياحية للإسهام فبالتنمية السياحية، التي يعتمد جزء كبير منها على المواقع الأثرية، التي هي ثروة قومية ووطنية.

ب- كيفية الحفاظ على الآثار والتراث والمنشآت السياحية

إن أول خطوة في المحافظة على آثارنا وحمايتها هي معرفة قيمتها الحقيقية، وعدم تجاهلها وكأنها جزء من التاريخ السحيق لا يمكن فعل شيء من أجله سوى تركه حتى يختفي من الوجود، كما يجب الاعتراف بقيمتها المعنوية قبل المادية، في كونها هوية ثقافية وإرث حضاري، فكثير من الآثار تتعرض للنهب والسلب والتخريب والحرق، ويفقدانها نفقدها تاريخنا وهويتنا وإرثنا الثقافي، فيجب علينا جميعاً أن نحافظ عليها ونسعى لحمايتها... وأرى أن ذلك يتم بوسائل كثيرة جداً، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ) نشر الوعي بين أفراد المجتمع وشرائحه المختلفة بأهمية الآثار الوطنية وقيمتها التاريخية والثقافية وبالأخطار التي تهددها، وعدم العبث بما يقع تحت أيديهم من مواد أثرية وإن يوقف الاعتداء على المواقع الأثرية^(١٨)، فعلى كل دولة أن تقوم بنشر الثقافة الأثرية بين أفرادها بكل الوسائل المتاحة فهناك الكثير من الآثار التي تقع تحت أيدي بعض الناس، والتي ربما لا يدرك قيمتها وأهميتها الأثرية والوطنية، والتي ربما وجدها هنا أو هناك فالتقطها واحتفظ بها، أو ربما هي من ممتلكاته الخاصة ولكنها أثر تاريخي، وقد يسيء استخدامها، وقد يهملها ولا يحافظ عليها، فنشر الوعي بقيمتها قد ينقذها من الاندثار والضياع أو التلف، وتتم توعية الأفراد بأهمية الآثار بعدة طرائق، منها: تنظيم المؤتمرات والندوات الخاصة بالآثار، وإلقاء المحاضرات التي تؤكد على أهمية وقيمة ما بين أيدينا من آثار وتراث وطني، وإقامة المعارض الوطنية وورش العمل، وتوزيع المنشورات والمطبوعات التي تعبر عن تاريخنا المجيد، وتذكر الجيل الحالي بانجازات الآباء والأجداد وغيرها من الوسائل والطرائق...

ب) استعادة الآثار الوطنية المسروقة (التوعية الأثرية)

تقوم الدول بإطلاق حملات لاستعادة واسترداد آثارها من الداخل والخارج، ولا سيما تلك الآثار التي هربت خارجها في أثناء الحروب والأزمات، وعند حدوث الكوارث والمحن، والتي غالباً ما تتعرض المتاحف في أثناءها للنهب والسرقه، والتي تحاول بعض الجهات والمنظمات الحصول عليها بطرائق غير مشروعة، وقد يحدث ذلك في أوقات مختلفة، كما حدث مؤخراً في

العراق ، إذ تقوم الهيئة العامة للآثار والتراث الآن بجهود دولية متعددة الجوانب لاستعادة الكثير من القطع الأثرية والوثائق العراقية التي تعرضت للنهب والسرقة منذ عام ٢٠٠٣.

ج- عقد الاتفاقيات الدولية وتنظيم المؤتمرات والندوات:

مع كثرة الحروب وانتشارها وما تحمله من محاولات لطمس المعالم الأثرية للدول وتدميرها هب العالم واقفاً لحماية الممتلكات الثقافية للشعوب، وكان ذلك بعقد الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية، ومنها: إعداد مشروع اتفاقية خاصة بحماية التراث الثقافي في عام ١٨٢٣، أما في عام ١٩٠٧ ، فكان المؤتمر الثاني للسلام المعقود (بلاهاي) والذي جاء فيه جملة النصوص الداعية إلى حماية التراث الثقافي في زمن الحرب، ومنها ما نصت عليه المادة (٢٧) من ملحق الاتفاقية الرابعة من اتفاقيات (لاهاي) انه: (يجب على الدول المتحاربة اتخاذ ما يلزم من التدابير الضرورية لحماية التراث الثقافي والفني والآثار التاريخية).

هذا وقد أقرت اتفاقيتان بجنيف عامي ١٨٩٩ ، ١٩٠٧ ، مبدأ قانونيا قوامه حماية عناصر التراث الثقافي والطبيعي بجميع أنواعه، وهو ما كان له أبلغ الأثر عندما قامت الحرب العالمية الأولى في المدة من سنة ١٩١٤ ، حتى ١٩١٨ ، فأثرت بناء على مسؤولية الدول التي تورطت في أعمال سرقة وتدمير التراث الثقافي، وهو ما تم تأكيده في مؤتمرات السلام التي عقدت بعدها في باريس، والتي انتهت إلى التزام الدول المسؤولة عن ذلك بتعويض الأضرار التي لحقت بالآثار التاريخية وسائر عناصر التراث.

وقد نصت المادة (٤٦) من الاتفاقية الرابعة من اتفاقيات جنيف على انه ينبغي على الدول الأطراف المتحاربة وفي الأراضي الواقعة تحت الاحتلال حماية الملكية الخاصة من المصادرة، ويدخل ضمن هذه الملكية - وقتها - عناصر التراث الثقافي، خشية عليها من المصادرة في هذه الظروف الحربية^(١٩).

د) القيام بأعمال الترميم:^(٢٠) بشكل مستمر على مدار أعوام وسنوات طويلة تعمد هيئة التنقيب إلى القيام بعدد من عمليات الترميم للمواقع الأثرية المهددة بالتلف بسبب تأثير البيئة، من تغيرات فيزيائية، وكيميائية، والأملاح في التربة، والغازات الذائبة، في مياه التربة، والإفرازات الناتجة عن الفطريات والبكتريا، وما تتعرض له الآثار من تغيرات جوية، من حرارة، وبرودة وأمطار وعواصف ورطوبة، فضلاً عن التدمير والتخريب الذي تتعرض له على يد الإنسان نفسه، والأخطار التي تصدر من الحيوانات والنباتات وتهدد المواقع الأثرية والآثار^(٢١) ومن هنا تأتي أهمية معالجة الآثار وترميمها لكي نحافظ على إرثنا الثقافي والإنساني من الاندثار.

هـ) القيام بأعمال الحفر والتنقيب والحفاظ على المخلفات الأثرية وتسجيلها:

إن البحث والتنقيب الأثري هو السبيل الوحيد المساعد في استنطاق أوجه الحياة لدى المجتمعات التي وجدت قبل اختراع الكتابة منذ خمسة آلاف عام تقريباً^(٢٢) كما أن البحث الأثري نفسه يشكل رافداً مهماً لاغناء معلوماتنا عن المجتمعات القديمة التي تركت لنا قيمة تاريخية كبيرة، وتركت بين أيدينا إنجازاتها وجهودها في الحقبة الماضية، ويتحرى الأثريون حياة الشعوب القديمة، وذلك بدراسة مخلفاتها وتسجيل ماضيها الذي يترجم إلى اضاءات للحاضر والمستقبل^(٢٣).

ولكن ما الممر الذي عن طريقه يستطيع علماء الآثار استكشاف الماضي؟ انه علم الآثار^(٢٤) الذي يهتم بدراسة الحضارات القديمة مزدهرة كانت أم مدحورة، متطورة كانت أم بدائية، يهتم بدراسة جميع الأشكال المادية والملموسة التي تحفظ لنا آثار النشاط البشري، والذي عبر عنه بمصطلح (اركيولوجي، archaeology).

وتعد الهيئة العامة للآثار المسؤولة عن عملية التنقيب والبحث عن الآثار، وهي الجهة التي تصدر التراخيص الخاصة بالتنقيب^(٢٥) وهناك هيئات خاصة للآثار مشكلة من خبراء ومهندسين، هم المكلفون بالقيام بالعمليات الميدانية في المواقع الأثرية، ويجب على كل دولة أن تختار العلماء المتخصصين في مجال الآثار للقيام بعمليات التنقيب والحفر في أراضيها، والدولة التي لا يوجد بها فنيون مختصون بأعمال التنقيب، يمكنها الاستعانة بخبراء أجانب من هيئات أجنبية متخصصة للقيام بأعمال الاكتشافات والتنقيب عن الآثار في أراضيها^(٢٦).

من الضروري أن يتم توضيح مسؤوليات القائمين بأعمال التنقيب قبل عمليات التنقيب وفي أثناءها وبعدها، ويلتزم المنقبون بالمحافظة على اللقى المعثورات الأثرية، فضلاً عن المحافظة على المعلم الأثري الذي يعملون فيه، ويجب على الهيئة المسؤولة عن التنقيب أن تقوم بنشر نتائج عملها ودراساتها وتسجيلها أياً كانت عملية التنقيب، ويمكن للسلطة صاحبة الأمر في الدولة أن تمنح الهيئة التي قامت بالتنقيب بعض القطع الأثرية المشابهة لقطع أثرية أخرى في موقع التنقيب، لعرضها في المراكز العلمية للهيئة، ويجب أن تعاد إلى موطنها الأصلي بعد مضي مدة محددة من عرضها^(٢٧).

(و) إنشاء المتاحف الوطنية وحمايتها:

المتاحف مؤسسات ثقافية حضارية مهمة من شأنها نشر الثقافة المجتمعية لأي مجتمع وتعميقها حول تأريخه وهويته الحضارية وتراثه الفكري والمادي^(٢٨).

وتعني المتاحف بشكل خاص بالتراث ذي الطابع المحسوس، وتسعى جاهدة للحفاظ عليه وصيانتته، إذ تخطت الكثير من المتاحف العالمية الحديثة دورها التقليدي من دور عرض للهواة والزائرين إلى مؤسسات تمتلك برامج ذات أبعاد أكثر عمقاً وغمياً.

إن الاهتمام بإنشاء مثل هذه المتاحف ينبع من إحساسنا بالهوية الوطنية والحاجة إلى تقييم التراث الوطني بجميع أشكاله وحمايته، لأنها المكان الذي يحفظ سجل حياة مجتمعنا القديم وعلاقاته الداخلية والخارجية وإبداعاته المتفردة، وإذا كانت متاحفنا مازالت مجرد مبان تاريخية ومخازن لحفظ الآثار والتراث وتزدحم قاعاتها بالمعروضات، فإن المتاحف اليوم مراكز ثقافية وبحثية ومدارس تربية بل من ضروريات الحياة والتنمية، ويعود هذا إلى حداثة اهتمامنا بإنشاء المتاحف إذا ما قورن بتاريخ إنشاء المتاحف الأوروبية على الرغم من عراقية حضارتنا وقدمها، وليس أدل على الأهمية الأثرية للمتاحف أن هناك علما خاصا بها، سمي علم (المتاحف والحفائر Museopgraphy) لأن المقتنيات التي تودع فيها غالبا ما تكون من نتاج الحفريات الأثرية، وعلم المتاحف والحفائر هو العلم الذي يعني بشؤون المتاحف وتطويرها، ولا تكمن أهمية هذه المتاحف في الحفاظ على التراث الوطني الإنساني فحسب، بل في الدور الذي تلعبه في توعية المجتمع وترسيخ مفهوم الهوية الثقافية، وهذا ما دفع الأمم المتحضرة إلى تطوير متاحفها وتأهيلها، بحيث تصبح وجهة المجتمع وعنوانه الحضاري^(٢٩).

(ز) حماية الآثار من الحفر غير الشرعي والتجاوز على المواقع الأثرية والاتجار بها^(٣٠)

ذهب الأجداد تاركين لنا تأريخهم وانجازاتهم في صورة أبنية وآثار، وأدوات، وأوان كانوا يستخدمونها في حياتهم اليومية، وهي مخلفات تعبر عن هويتهم الحضارية والثقافية، وبناءً على ذلك نقول: إن ما خلفه لنا الإنسان بصفة عامة لمعثورات أثرية، ينقسم إلى قسمين رئيسين: أحدهما: تلك البقايا المادية الملموسة، (الأشياء المادية المتبقية من العهود الماضية)، وثانيهما: تلك الكتابات والنقوش القديمة (المنقولات المدونة) التي تركها لنا الإنسان، وأوثقها لديه ما كان مدونا وقريبا من الواقعة، ومن ثم نستطيع تصنيفها إلى نوعين: آثار ثابتة، وآثار منقولة^(٣١).

ويجب على الجميع في كل مرة نكتشف اسم مدينة من التاريخ القديم ونحددها جغرافياً وننقب فيها، أو يعثر على أثر ما، أن نطلق الأسماء على تلك الآثار، أو المعثورات الأثرية، الأسماء التي كانت ترتبط بعمق بالموقع الأثري، وتعرف بها في حضارة أجدادنا، وذلك يعطينا قناعة كبيرة عن أهمية الإبقاء على التراث والآثار في مكاتها الأصلي حيث عثر عليها، وربما يكون الخطر الكبير الذي تتعرض له آثارنا في حالة الحرب من سرقة، ونهب، بدرجة الخطر نفسها التي تتعرض لها في حالة السلم، وربما تكون أكثر خطراً، لحالة الفوضى، والأحوال الاقتصادية السيئة التي تعيشها البلاد في أثناء الحرب، لكن الفارق هو أن الأخطار التي تتعرض لها الآثار والمواقع الأثرية والسياحية في حالة السلم تحدث بشكل بطيء وبالتدريج، أما في حالة الحرب فهناك من يجد له عدة مسوغات لقيامه بجريمته على تراثنا وآثارنا.

إن الحفر والنبش غير العلمي وغير المجاز قانونياً^(٣٦) ونقل الآثار من موقعها الأصلي يمثل مشكلة كبيرة جداً في دراستها دراسة علمية، إن لم يتم العثور عليها في موضعها الأثري الأصلي، ومن الخطر الفصل بين القطع الأثرية التي تنتمي لمنطقة واحدة أو مكان واحد، أو طبقة واحدة، فيجب أن تكون القطعة الأثرية إلى جانب غيرها من المعثورات الأخرى، وفي بيئتها العمرانية، لكي تتم دراستها ودراسة التتابع السكني، وفهم تتابع الطبقات، وعصورها التاريخية، حتى يمكن استكمال المعلومات للوصول إلى الحقيقة التاريخية المتعلقة بالمنطقة والإنسان الذي عاش على أرضها، من بقية اللقى الأثرية والمخلفات التي تسطر قصة حضارة مجتمع ما.

عندما يقوم سارق الآثار بالنبش والحفر غير الشرعي، عبر قيامه بعمل ثقب وجيوب وحفر على تلك المواقع أو المعالم الأثرية والسياحية للعثور على القطع و اللقى الأثرية، فإنه يقوم بجريمة خطيرة جداً، فهو يقوم بتدمير جدران طينية، وأسقف منازل، ومن ثم يسهم في تشويه المعلم الأثري، وتدميره وسقوطه وإزالته، لذلك فإن ما يقوم به المنقبون السريون والمهربون والسارقون، هو مجرد عملية تدمير منهجية كاملة لمعلم أثري متكامل العناصر.

ومن المهم أن تقوم كل دولة بسن قوانين وأنظمة خاصة بالتجارة في الآثار، وذلك للحد من عمليات التجارة غير المشروعة بالآثار والقطع الفنية، ومن الضروري تأمين الحماية الكافية للمواقع الأثرية والمتاحف من السرقة.

الخاتمة:

تعد الآثار جزءاً من المكون الثقافي للشخصية الوطنية للدول والمجتمعات، تصور لنا الحضارة في مظاهرها المختلفة، الحياة السياسية والدينية والاقتصادية والثقافية والفنية وأساليب التربية والتعليم والعلاقات الخارجية، وتعدّ جزءاً لا يتجزأ من الأرض، وتعدّ الآثار كذلك شاهداً حياً على الأحداث، لأنها عاصرتها وسجلتها وقت وقوعها، كما أنها مازالت باقية وتقاوم عوامل التعرية والطبيعة والزمن على الرغم من مرور آلاف السنين.

ومن الملاحظ أننا بينما نجد أن كل دولة تتميز بمعلم من معالمها العمرانية والأثرية والسياحية، تحرص على أن يقصدها الزائر والسائح، ليحكي لهما ذلك المعلم قصة هذه الدولة، وليظهر عبقرية الإنسان الذي عاش على أرضها، وتحاول بين الفينة والأخرى أن تلتفت الأنظار إلى تاريخها وتراثها، وكأنها تقول: أنا الهوية والرمز والجذر، أنا الكنز والقيمة الحقيقية التي تملكها، أنا الثروة، أنا ماضيك وحاضرك ومستقبلك.

وأصبحت السياحة تلعب دوراً كبيراً في اقتصاديات الدول، بل ربما كان اقتصاد أكثرها يعتمد على السياحة ونموها، وهذا جعلها تقوم بعمل الخطط، وإعداد البرامج السياحية، وإنشاء ملايين الوكالات السياحية، وتخصيص هيئات خاصة بها، كما تعمل هذه الدول على توافر الأساطيل والسفن البحرية الضخمة، وتكثيف الرحلات الجوية، وتوافر الحافلات والسيارات، كل ذلك من أجل تطوير السياحة وصناعتها، لارتباط اقتصادها بالقطاع السياحي.

وتقوم جميع الدول بنشاط كبير جداً لحماية آثارها وتراثها الفني والحضاري، ونشاط كبير جداً أيضاً في حماية مواقعها السياحية ويقابل تلك الأنشطة أنشطة أخرى إجرامية تحاول أن تحصل على الأموال الطائلة من وراء سرقة وتهريب الآثار والقطع الفنية، بأساليب غير قانونية، فضلاً عن عمليات الإرهاب الجاهل التي تدمر المواقع السياحية، وتهدد الأمن السياحي.

وما عرض في هذه الدراسة لا يتضمن جميع صور المخاطر والجرائم التي تقع على الآثار والمواقع السياحية ووسائل حمايتها وتأمينها، لكن كان الهدف إعطاء صورة واضحة عن أنواع تلك المخاطر والجرائم ومصادرها.

والمعالم الأثرية والسياحية عامة كانت أو خاصة، هي في النهاية ملك للمجتمع، ومن حق الجميع أن يزورها، ويستمتع بمشاهدتها، وهناك القوانين والأنظمة التي تسهم في حماية تلك الآثار والمعالم من الأخطار والجرائم التي تقع عليها سواء من مصادر طبيعية أو بشرية.

ومما لا شك فيه أن أمن المعالم الأثرية والسياحية وحمايتها، والمحافظة على الإرث الثقافي والحضاري مطلب ضروري تتعاون الدول كافة لتحقيقه، لكونها مورداً اقتصادياً كبيراً، يسهم في زيادة التنمية الاقتصادية للدول.

وبناءً على ما تقدم نلخص إلى التوصيات الآتية:

- يجب أن تعمل وزارة التربية والتعليم على إدراج موضوعات خاصة بالآثار، والتراث والمعالم الأثرية، والسياحية، في بعض مفردات مناهج التعليم العام في مقررات التربية الوطنية أو استحداث مواد للتوعية وتعزيز الانتماء الوطني. وتخصيص جزء من الرحلات المدرسية والجامعية لزيارة المعالم الأثرية والسياحية التي يزخر بها الوطن، وتنظيم رحلات طلابية لزيارة المواقع الأثرية والسياحية في مدن أخرى غير مدينتهم، كي يتعرفوا على معالم ومواقع جديدة.
- إنشاء شراكة أو تعاون بين وزارة التعليم والهيئة العامة للآثار ومؤسسات ومنظمات صناعة السياحة، لتلبية متطلبات سوق العمل واحتياجاته.
- العمل على تسهيل الإجراءات لإصدار تصاريح الزيارة للمواقع والمعالم الأثرية، وتراخيص الاستثمارات السياحية بالقرب من المواقع الأثرية.
- التعاون بين الدول العربية في إقامة الندوات والمؤتمرات بشكل مستمر، للتعريف بما تحتويه بلادهم من كنوز أثرية وفنية ضخمة ولتحقيق التوعية الوطنية، وتعزيز قيم الانتماء الوطني.
- استخدام الوسائل التقنية الحديثة لحماية وحراسة المتاحف والمعالم السياحية، بدلاً عن الوسائل التقليدية التي تعتمد على العنصر البشري.
- أخذ الحيطة والحذر عند القيام بأعمال التمدد العمراني للمدن، بحيث يؤخذ في الحسابات ألسالب البناء الحديثة في المنطقة المحيطة بالآثار، ومعالجة ذلك بحذر وعناية تامة، للمحافظة على البيئة الأثرية عند الشروع في عمليات التنمية العمرانية.
- تخصيص ميزانية كافية لعمل البرامج والخطط الخاصة بوسائل حماية الآثار وأمنها، والمنشآت السياحية وإيجاد الموارد الطبيعية والبشرية كافة لعمل تلك البرامج بأحدث وسائل التقنية.
- الاهتمام بالمتاحف ومبانيها، وإنشاء وتأمين متحف خاص لكل مدينة، بطراز عماري حديث، يعرض فيه تراثها، ومقتنياتها الفنية والثقافية، فالمتحف أصبح واجهة حضارية، ومعلماً سياحياً يحرص السياح على زيارته، كي يعرفوا تاريخ المنطقة.
- العمل على تحديث القوانين والأنظمة الخاصة بحماية الآثار والمنشآت السياحية، واستحداث أو تعديل العقوبات المتعلقة بسرقة وتهريب الآثار، أو التفتيش غير المشروع، أو الجرائم

السياحية، أو أعمال التخريب والتدمير، وذلك بشكل مستمر على وفق التغييرات ومتطلبات العصر.

- أن تكون هناك رقابة مشددة على بعثات التنقيب، ويجب أن يتم التسجيل الفوري للقي المعثورات الأثرية والقطع الفنية حيث عثر عليها.
- وضع ضوابط وقوانين لعمليات البناء والصيانة والترميم والزيارة في المدن القديمة، مع ضرورة استمرار عمليات الحماية والصيانة والترميم في المدن القديمة، للإبقاء عليها في حالة جيدة.

الهوامش

- (١) قانون الآثار العراقي المنشور بجريدة الوقائع العراقية الرسمية، ع: ٣٩٥٧ في ١٨/١١/٢٠٠٢ رقم ٢٦ في ٢٣/٢/١٣٩٢هـ، المادة الرابعة: سابقا.
- (٢) عزام، محمد، مقومات النظام السياحي، ورقة علمية قدمت في الملتقى العلمي (أمن وسلامة السياحة والآثار)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ٢٠١٢م، ص ١١٥.
- (٣) أن صناعة السياحة تتطلب من الدول أن تعمل على جذب السياح بشكل كبير وواسع، وأن تقوم بتأمين بعض المنشآت والخدمات، وتعمل على إيجاد احتياجاتهم منذ وصولهم حتى مغادرتهم، ويطلق على العمل الذي تقوم به الجهات والمنظمات التي تقدم تلك التسهيلات: (صناعة السياحة)
- Davidson ,A., Piton Publishing, Tourism, ١٩٨٩, London, P.١٧.
- (٤) لأن السائح هو المحور الذي تدور حوله العملية السياحية، ولأنه يبحث أولاً عن الأمن والطمأنينة، فضلاً عن المتعة والراحة، وإذا افتقد عامل الاستقرار السياسي أو الأمني أو الاقتصادي حتى الصحي تبرز مشكلة عدم الثقة بكل الجهود التي تبذل لجذبه إلى المنطقة أو الدولة السياحية.

- (٥) لقد أشارت الفقرة (أولاً) من المادة (٤٠) من قانون الآثار والتراث العراقي إلى أنه (يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (٧) سبع سنوات ولا تزيد عن (١٥) خمسة عشرة سنة من سرق أثراً أو مادة تراثية في حيازة سلطة الآثار، وبتعويض مقداره (٦) أضعاف القيمة المقدرة للأثر أو المادة التراثية في حالة عدم استردادها.
- (٦) الخفاجي، علي حمزة، الحماية الجنائية للآثار والتراث، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، ٢٤، س٦، ص: ١٢.
- (٧) للمزيد عن سرق الآثار ينظر: سليم، محمد حازم، سرقة التحف والآثار، مجلة الأمن العام، مج١٧، ع٦٨٤، القاهرة ١٩٧٥.
- (٨) يحدث الحريق العمد لعدة أسباب منها: إخفاء جريمة سرقة من المخازن، أو لوجود عجز بالعهد، فيتم اللجوء للحريق العمد لإخفاء العجز، أو للانتقام من أحد الموظفين في مجال الآثار، وغيرها.

(٩) ورد في القرآن عدد من الآيات التي تحث على عدم التعدي على النفس، وإزهاق الأرواح، منها قوله تعالى: (من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً) (المائدة، الآية ٣٢)، وقال صلى الله عليه وسلم: (لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله أني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، (فتح الباري، شرح صحيح البخاري، ج ١٢، (د.م، دار الريان للتراث، ١٩٨٦م)، ص ٢٠١.

(١٠) بسمان، دلال، ظاهرة الإرهاب، جذورها الفكرية والتاريخية، مجلة الدفاع الوطني، ع ٣٩٤، (٢٠٠٢م)، ص: ٦٠.

(١١) كافي، مصطفى يوسف، صناعة السياحة والأمن السياحي، دمشق، ٢٠٠٩، ص: ٢٤٥ - ٢٤٨.

(١٢) قد تكون مصادر التلوث البيئي طبيعية مثل: الزلازل، والأنشطة البركانية التي يصدر عنها الكبريت والكلورين وجسيمات الرماد، والميكروبات، والحيوانات (الميثان الذي ينبعث من خلال عملية هضم الأطعمة عن طريق الحيوانات)، الدخان وأول أكسيد الكربون المنبعثين من حرائق الغابات، والغبار، ولكن التلوث البيئي عمل بشري بالدرجة الأولى.

(١٣) علام، احمد خالد، وعصمت عاشور أحمد، التلوث والتوازن البيئي، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٤٧ وما بعدها.

(١٤) المنشاز، عمر إبراهيم، مصدر سابق، ص: ٨٤ وما بعدها.

(١٥) يقصد بها فضلات الطعام، والزجاج، عن طريق تعفنها في العلب المعدنية، والبلاستيك، وتسهم هذه النفايات في تلوث البيئة عن طريق تعفنها، ومن ثم تنتشر حولها الحشرات، والقوارض، ما يتسبب ذلك في انتشار الأمراض في المنطقة حيث هذه النفايات.

(١٦) الجهني، علي بن فايز وآخرون، الأمن السياحي، الرياض، ١٤٢٤هـ، ص: ١٥ وما بعدها.

(١٧) الحياتي، مساعد بن منشد، الأمن والسلامة السياحية، الرياض، ٢٠١٢، ص: ٤٧.

(١٨) يتعين على كل دولة أن تعلن لمواطنيها وغيرهم أسماء المناطق والمواقع والمباني التي أصبحت من الآثار، والتراث، وتقوم بتسجيلها محلياً، وإقليمياً، ودولياً، في الجهات الخاصة بذلك، كمنظمة اليونسكو، واللجنة الدولية للتراث الإسلامي، وتبذل قصارى جهدها للمحافظة عليها، وتأمين سلامتها.

(١٩) لا يسمح لأية دولة تقوم باحتلال دولة أخرى القيام بأعمال الحفر والتنقيب في الأراضي التي احتلتها، وفي حال العثور على مخلفات أثرية إبان حدوث العمليات العسكرية، يجب على المحتل أن يسلم ما عثر عليه لأصحاب الأرض.

(٢٠) الترميم من أهم المراحل التي تمرّ بها المواقع الأثرية، لأنه يهدف إلى المحافظة على الدليل الأثري من اللقى والقطع الأثرية، خاصة أن هناك قطعاً أثرية تتعرض للتلف الفوري، أو طويل أجل، وذلك بمرور السنين.

للمزيد ينظر:

ج. م. و. د. ر. كرونين، أساسيات ترميم الآثار، ترجمة: عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني، الرياض، ٢٠١٤، ص: ٥-١٨.

إن عملية الترميم عملية معقدة، وتحتاج إلى متخصصين في عدة مجالات، وعملية ترميم الأثر لا تعني تجميله بالدرجة الأولى بقدر ما تهدف إلى المحافظة على الأثر ومعالمه الأصلية، والمحافظة على ما يجسده من معلومات تاريخية، فيجب أن يحرص المرمم على عدم طمس أو تغيير في طبيعة الأثر، والإبقاء عليه كما هو.

- (٢١) النقشبندي، علي السيد ناصر، معالجة وترميم الآثار، مجلة سومر، مج ٣٤، ج ١-٢، ١٩٨١، ص: ٢٠-٣٥.
- (٢٢) يعد البحث والمسح الأثري من أهم الوسائل التي تدلنا على المواقع الأثرية، وبقايا الماضي على اختلاف أنواعها وعصورها.
- (٢٣) هناك عدة دوافع للتنقيب الأثري، لعل أولها: معرفة التسلسل الزمني للحضارات وتطورها عبر مراحل متعاقبة، كما يساعد في استكشاف حضارات جديدة، ثانياً: يتم اللجوء للتنقيب الأثري للبحث عن الحقائق التاريخية التي يحتاجها = الباحث لسد ثغرات بين عصور تاريخية، وللتأكد من صحة نسبة الأثر إلى مكانه وزمانه، ومن الدوافع كذلك تفسير بعض الأحداث والقضايا التي أشارت إليها بعض النصوص، والكتابات القديمة لتوضيحها، ومعرفة المقصود منها، وربما يحتاج ذلك إلى مراحل متتالية من الحفر والتنقيب، فقد يتم العثور على نصف الحقيقة، ويظل نصفها الآخر مدفوناً في باطن الأرض ينتظر من يبحث عنه، ويظهره للنور، للمزيد ينظر: ألشمري، مازن خلف، "جريمة التنقيب الأثري غير المشروع (دراسة مقارنة)"، مجلة الحقوق، مج ٤، ع ١٥، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١، ص: ٣٦٤-٣٦٨.
- (٢٤) يعرف علم الآثار بأنه: علم التحري عن الأصول المادية لحضارة الإنسان، واستقراء الشواهد المادية من تراث الماضي في العصور القديمة، واستخلاص قيم الماضي العلمية، والحضارية، والثقافية، وكذلك الجمالية، وهو العلم الذي يتقنه من يقوم بدراسة الآثار، التي تتحدث عن حياة الإنسان في الماضي وحضارته، ينظر: صالح، عبد العزيز عبد الرحمن عبد الله، الرحلات والكشوف الأثرية للعصر الحديث في شبه الجزيرة العربية، ط ١، الكويت، ١٩٨١، ص: ٦-٨.
- (٢٥) هناك ثلاثة أنواع من الرخص الخاصة بالتنقيب، وهي:
- رخصة خاصة بالبحث عن الآثار فقط، ولا تخول لمن يحصل عليها القيام بأي نوع من أعمال الحفر.
 - رخصة للمسح عن الآثار، تسمح لحاملها بالبحث عن الآثار بأية طريقة ممكنة من دون استخدام طريقة التنقيب، ويستطيع حامل هذه الرخصة إن يقوم ببعض الحفريات التجريبية للتأكد من وجود آثار.
 - رخصة التنقيب عن الآثار، مع إعداد دراسة علمية متكاملة عن أعمال الحفر والتنقيب، وأنواع المعثورات والقطع الفنية التي تم العثور عليها في بيئة الحفر والتنقيب، للمزيد ينظر: الشمري، مازن خلف، مصدر سابق، (جريمة التنقيب الأثري)، ص: ٣٧٤.
- (٢٦) أصبح العمل الأثري في معظم البلاد العربية تشترك فيه بعثات أجنبية وعربية، ويجب على الدول العربية أن تعمل على إعداد الكوادر المتخصصة في أعمال الحفر والتنقيب، وتخصيص جزء كبير من المشروعات الأثرية للكفاءات المحلية والعربية، وتسهيل مهامها إدارياً ومالياً.
- (٢٧) السباعي، مصدر سابق، فلسفة قوانين الآثار، ص: ٩٥-٩٦.
- (٢٨) المتحف هو: المكان أو المبنى الذي يتم تخصيصه لحفظ وعرض التحف والقطع الأثرية، والفنية والمواد البيئية، بطرائق مختلفة والتي يتم عرضها في هذا المكان، الذي توضع فيه المواد ذات القيمة الفنية، والحضارية، والتاريخية، وكانت الممتلكات الثمينة من التحف والقطع الأثرية، والكنوز التي يمتلكها الملوك، والأمراء والأثرياء يحتفظ بها في المنازل والقبور، وربما كانت هذه نواة لفكرة المتحف، لكنها لم تكن تعرض

- للعامّة، لكن فكرة جمع التحف والقطع الأثرية والفنية، في مكان خاص بها قد بدأت في بلاد الرافدين، كما أشارت إلى ذلك البحوث التاريخية الحديثة. ينظر:
- الخليفي، محمد جاسم، المتاحف ودورها الحضاري، نشأتها، أهدافها، أنواعها، تنظيمها، مجلة التربية، س ٢١، ع ١٠٣، قطر، (١٩٩٢م)، ص: ٢١٥ وما بعدها.
- (٢٩) المتحف من أهم المعالم الحضارية والسياحية في العالم، إذ يقدم العلم، والفن، والتاريخ، والثقافة، والمتعة كذلك يعرف الزائرين بتاريخ البلد وحضارته، ويعرف هذا المكان الأجيال بتراث بلدهم وحضارته، كما يساعد المتحف في نشر الثقافة والمساعدة في البحث العلمي، عن طريق ما يصدره المتحف من نشرات، وكتب ومجلات فضلاً عن كونه منشأة لحفظ التراث، والآثار، للمزيد ينظر:
- الخليفي، مصدر سابق، ص: ٢١٣.
- (٣٠) يعد التنقيب الأثري السري غير المشروع، وغير المرخص جريمة عمديه، وهي من الجرائم المستمرة، للتوضيح. ينظر: الشمري، مصدر سابق، ص: ٣٧٥.
- (٣١) الآثار الثابتة مثل: (المنازل والقصور، والمعابد، والمقابر، والقلاع، والمساجد، والأسوار، والسدود، والحصون، والزقورات والأهرامات، وغيرها)، أما المنقولة فتتمثل في: (الأختام، العملات والأواني الحجرية، الفخاري، الخشبية)، وأدوات الزينة والملابس والأزياء، والأسلحة القديمة، والتماثيل وغيرها).
- (٣٢) من أحد دوافع التنقيب غير المشروع الحصول على المال، ولا سيما في ظل ما يحدث في السوق السوداء العالمية، التي تدفع مبالغ طائلة في سبيل الحصول على القطع الأثرية من عدة أماكن، ما يلحق الضرر بالمعثورات والمخلفات الأثرية، ومن ثم تدمير قيمتها التاريخية والثقافية.

The dangers and violations of archaeological and heritage sites and their impact on tourism

Asst.Prof. HassaneinHaydar Abdul-wahed
Archaeology of College
University of Mosul
Dept. Iraqi Ancient of Languages

ABSTRACT

The countries of the Middle East, particularly Iraq, are rich in thousands of archaeological, heritage and tourist sites. These have been a major attraction for exploration missions and tourist groups for many years. They have become an important means of communication between different countries for tourism, customs and traditions. As it provides the funds generated by tourists annually.

The country's economy is linked to its natural and geographical security and protection, its strategic geographical location, its cultural heritage, its architectural and non-architectural monuments, and modern tourist facilities. To the economy of some countries, which lack other elements such as agriculture, industry, trade or lack of land for oil, and relied on the tourism sector, which has become the backbone of the economy and the first interest, and is planning to develop and develop.

The archaeological and heritage sites and tourist facilities are sectors that are affected by many risks, violations, crises, and the prevailing world of peace or war, and these risks and violations vary from one place to another and from one country to another, and their causes and results vary according to objectives and goals and whether they are internal or external, The State and the tourism organization bear a great burden in developing and preparing informed plans to confront the threats and violations of their cultural heritage and tourism facilities and to confront them and eliminate them so that they can achieve tourist security.

Hence the importance of the subject of our study, especially in light of the exposure of our monuments and tourist facilities in Iraq of the risks, and will be studied in two topics:

The first topic: Types of risks and violations that are exposed to archaeological sites, heritage and tourism sources.

The second topic: Means of protecting archaeological sites, heritage and tourism, and securing them from risks and violations.

the importance of studying

This study is important for the following reasons:

١ - It is no secret that the effects are the living history of communities, and a sincere witness alive to their civilization and achievements, they undoubtedly reveal to us the extent of progress or delay in the production of these communities, and the extent of originality or tradition in their industries, and express the degree of vulnerability or influence Between civilizations and each other, and we know the art of nations and their uniforms and the nature of tastes, as we know the history of nations and past, and the more archaeological discoveries increased our knowledge of the history of communities and their heritage.

٢ - The effects of tourism facilities are one of the most important sectors that contribute to raising the economy of any country, and may constitute the main source of income, so countries are making a great effort to promote the tourism sector to attract tourists to the state, and the importance of this in the creation of tourism income of the state, Responsible for these sectors to make great efforts in the preservation and advancement of the monuments and tourism facilities, and provide security and protection for them, by knowing the risks and crimes that may be exposed to the effects and facilities of the State, and appropriate security measures to enable them to quickly deal with those risks and Crimes.

Objectives of the study:

- ١ - Study of some of the risks and violations of the effects of tourism facilities and sources.
- ٢ - Clarifying some means and methods to protect the monuments and tourist facilities and to secure them from risks and violations and how to manage them.